العلاقات العراقية–التركية
٢٠٠٢ – ٢٠١٢

د. لقمان عمر محمود النعيمي
أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يتناول البحث دراسة موضوع العلاقات العراقية – التركية خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٢) وما طرأ عليها من تطورات في المجالات المختلفة، إذ تشكل هذه المدة مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات بين البلدين نظراً لما شهده البلدان من تطورات داخلية في كل منهما، ففي تركيا مثَّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أواخر عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة في تاريخ تركيا المعاصر وفي سياستها الداخلية والخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، في حين تعرض العراق للاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣، مما أثر في أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي علاقاته الإقليمية والدولية وهو ما انعكس على العلاقات الثنائية بين البلدين.

مقدمة

شهدت كل من تركيا والعراق حدثان مهمان في مطلع القرن الحادي والعشرين، كان لهما الأثر البالغ في التاريخ المعاصر للبلدين. تمثل الأول بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية أواخر عام ٢٠٠٢، وتمثل الثاني بالاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣، وما تمخض عنه من تداعيات داخلية وإقليمية ودولية؛ فخلال السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي، أصبحت مقدرات العراق السياسية والأمنية والاقتصادية بيد الولايات المتحدة، وأصبح لزاماً على أية دولة تريد التعامل مع العراق وبناء علاقات معه في المرحلة الجديدة أن تنسج علاقات جيدة بشكل مباشر مع الولايات المتحدة بوصفها الدولة

المحتلة له، خاصة خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ التي أعقبت ذلك الاحتلال وحتى الانتخابات البرلمانية الأولى مطلع سنة ٢٠٠٥.

بعد التوتر الذي شاب العلاقات التركية- الأمريكية عقب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية دخول الأراضي التركية وفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق، أدركت كل من تركيا والولايات المتحدة أهمية عودة العلاقات إلى مسارها الطبيعي، وتعزيز التعاون بين البلدين، خصوصاً وأن حاجة كل طرف للآخر أصبحت مسالة مهمة جداً بعدما أضحت الولايات المتحدة جارة لتركيا عقب احتلالها للعراق.

لهذا السبب أدركت الحكومة التركية أهمية المبادرة بإعادة علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وتكثيف التعاون معها خاصة مع بروز تهديدات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وضرورة التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة في التعامل مع ذلك التهديد بحكم كونها الدولة المحتلة للعراق من جهة، وقدرتها على التأثير في حلفائها الأكراد العراقيين في التعاون مع تركيا في حل مشكلة حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى.

لكن العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق دخلت مرحلة جديدة من التطور منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١١، وتوجت بإعلان تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين عام ٢٠٠٨، وهي أعلى مستوى من التحسن وصلت إليه العلاقات الثائية منذ عقود. ومع ذلك، فقد حصل تدهور في العلاقات السياسية بين العراق وتركيا عام ٢٠١٢، نتيجة للعديد من العوامل منها الخلافات السياسية الداخلية في العراق وانعكاساتها الإقليمية، وتدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية للعراق، فضلا عن اختلاف موقف البلدين من الثورة السورية، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات بينهما.

مدخل: لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية- التركية حتى سنة ٢٠٠٢

بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، اتضح بأن تركيا لم تنسَ مصالحها وارتباطاتها التاريخية بولاية الموصل (ونقصد بها الموصل، أربيل، كركوك، السليمانية). وقد ظهرت هذه الرغبات عندما رفض الأتراك، الاعتراف بالدولة العراقية وطالبوا بولاية الموصل وأكدوا في ميثاقهم الوطني (٢٣ من نيسان/ أبريل ١٩٢٠)، على ضرورة إعادتها إلى تركيا (المادة الأولى من الميثاق). وقد قامت وجهة نظر واضعي الميثاق على أن أغلبية سكان ولاية الموصل هم من الأتراك والأكراد. كما أنهم مرتبطين اقتصادياً وثقافياً بتركيا. وقد دفع الأتراك ببعض قطعاتهم العسكرية داخل الأراضي العراقية. وقامت وجهة النظر التركية على أن القوات البريطانية المحتلة للعراق دخلت الموصل بعد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وبناءاً على هذا فقد أخلت القوات البريطانية بشروط الهدنة لذلك فالاحتلال يعد باطلاً. وقد رفعت الأمر إلى عصبة الأمم التي أرسلت بعثة للتحقيق إلى المنطقة وأصدرت بعد ذلك قرارها في كانون الأول سنة ١٩٢٥، بإبقاء ولاية الموصل ضمن حدود دولة العراق[١].

لذلك فقد كانت هناك سلبيات وتوترات في العلاقات العراقية–التركية خلال النصف الأول من عقد العشرينات من القرن العشرين، حتى هدأت الأمور كثيرا بين البلدين بعد توقيع المعاهدة المشهورة التي سميت بالمعاهدة العراقية البريطانية التركية في ٢٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٦، وبموجبها تم حل مشكلة الموصل، وتم تحديد الحدود البرية العراقية مع تركيا، كما ظل قائما إلى يومنا هذا.

بعد عام ١٩٢٦ حدث تقارب بين العراق كدولة– ولو تحت الوصاية البريطانية– وبين تركيا، وتوج هذا التقارب بزيارة الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) إلى اسطنبول وأنقرة عام ١٩٣١، وتم فيها الاتفاق على تبادل السفراء والزيارات. ولم تبق أية علائق سلبية بين الطرفين، وإنما عادت العلاقات إلى طبيعتها. لقد كان العراق بحاجة كبيرة إلى تركيا خلال هذه

المدة من الناحية الإدارية والثقافية والاجتماعية. ومنذ استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى ثورة عام ١٩٥٨، كان هناك تقارب سياسي ودبلوماسي بين البلدين، وتمثلت أهم الأحداث خلال هذه المدة بعقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ وحلف بغداد في ٤ شباط/ فبراير عام ١٩٥٥[٢]. ويمكن القول بأن العلاقات خلال هذه المدة تميزت بالتقارب والتعاون بين العراق وتركيا[٣].

خلال عقدي الستينات والسبعينات أظهرت استراتيجية السياسة الخارجية التركية التي اتبعتها تركيا بعد انقلاب عام ١٩٦٠ فيها بالتقارب مع دول المنطقة، ومنها العراق، فوائدها خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣، إذ أعلنت دول أوبك، التي يعد العراق أحد أعضائها المؤسسين، أن تزويد تركيا بالنفط لن يكون محدوداً. ونتيجة لذلك، بدأ تنفيذ خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، كركوك– يومور تاليك، في آب/ أغسطس ١٩٧٣ وتم البدء باستخدامه في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧[٤].

ولكن من جهةٍ أخرى أصبحت مشكلة حقوق المياه مثار خلاف بين البلدين منذ بداية عقد الستينات، عندما قامت تركيا بتنفيذ مشروع (الغاب GAP) الذي هدف إلى تجميع مياه نهري دجلة والفرات من خلال بناء ٢٢ سدا، لأغراض الري وإنتاج الطاقة الكهرومائية. وعلى الرغم من النزاع على المياه بين تركيا وسوريا كانت أكثر تعقيدا، إلا أنه كان ينظر أيضا إلى مشروع الغاب من قبل العراق بمثابة تهديد له. وزادت حدة التوتر بين تركيا والعراق حول هذه المشكلة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات[٥].

خلال الحرب العراقية– الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨، بقيت تركيا محايدة رسميا، وحافظت على العلاقات السياسية والاقتصادية مع كلا البلدين. ولكن بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، تغيرت العلاقات العراقية التركية بشكل كبير ودخلت مرحلة القطيعة تقريبا، خاصة بعد قيام تركيا بتطبيق الحظر على العراق في إطار قراري مجلس الأمن الدولي

الأول ذي الرقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠، والثاني ذي الرقم ٦٨٨ في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩١ القاضي بفرض حظر طيران على العراق في الشمال وتوفير ملاذ آمن للأكراد هناك. وبناءا على ذلك سارت العلاقات الثنائية بين البلدين في المدة بين ١٩٩٠-٢٠٠١ في إطار قرارات مجلس الأمن الدولي. ونتيجة لضعف الحكومة المركزية العراقية، والفراغ الحاصل في السلطة في شمال العراق، ازدادت المشاكل الأمنية التي تُقلق تركيا والعراق، إذ قام حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة (إرهابية) بتكثيف هجماته ضد تركيا عبر شمال العراق[٦].

أولاً: تركيا والعراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣

انتقلت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من مرحلة البرود والعلاقات المحدودة إلى الانخراط والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وتتسم العلاقات السياسية خلال السنوات العشر الماضية بالخلافات والتوتر تارة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، والتحسن تارة أخرى بسبب تفاهم حكومتي البلدين حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية وما يوصف بـ (الإرهاب) والأمن الإقليمي والنفط.

أ. تركيا ومشروع قوات حفظ السلام الدولية في العراق

عقب الاحتلال الأمريكي للعراق بأشهر طرح الجانب الأمريكي مشروعاً حول إمكانية إنشاء قوات حفظ سلام دولية من دول إقليمية ودولية لمساعدة القوات الأمريكية في السيطرة على الأوضاع الأمنية في العراق من جهة، وإضفاء بعض الشرعية للاحتلال الأمريكي للعراق. وقد طرح هذا المشروع من الجانب الأمريكي خلال زيارة وزير الخارجية التركي الأسبق (عبدالله غُل

Abdullah Gul) لواشنطن في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ التي التقى فيها مع نظيره الأمريكي (كولن باول Colin Paul) ومسؤولين آخرين في وزارة الدفاع الأمريكية، إذ تناول الجانبان تطورات الوضع في العراق والتعاون التركي- الأمريكي في هذا المجال، فطرح الجانب الأمريكي مشروع إنشاء قوات حفظ سلام دولية في العراق على الجانب التركي، تكون تركيا جزءاً أساسيا فيه. وأوضحت إدارة بوش لأنقرة أنها تمنحها فرصة أخيرة لتبرهن على صداقتها باشتراكها في قوات حفظ سلام دولية في العراق. وقد تحمس القادة الأتراك، سواء من المؤسسة العسكرية أو من حكومة حزب العدالة والتنمية، للاستجابة لهذا الطلب الأمريكي، ظناً منهم انه سيسهم في ترميم العلاقات بين البلدين، كما انه سيضمن لتركيا حصة كبيرة في إعادة أعمار العراق، علاوة على تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي من خلال وجود قوات تركية عند مدخل الخليج العربي(٧).

وفي هذا السياق طلبت الولايات المتحدة من تركيا الاشتراك بقوة قوامها (١٢) ألف جندي تركي للسيطرة على المنطقة الوسطى التي أطلق عليها بـ "المثلث السني"، وتحديداً المنطقة التي تمر عبر مواقع حساسة واقعة ما بين أربيل وكركوك وتتمدد نقاط القوات التركية نزولاً حتى شمالي بغداد من دون المرور بالسليمانية وتشمل تكريت وتنتهي بالقرب من الحدود السورية – الأردنية حيث المنطقة صحراوية هناك. ويبدو أن أحد أهم أسباب طرح هذا المشروع من قبل الإدارة الأمريكية هو تعرض القوات الأمريكية لمقاومة مسلحة متصاعدة في المناطق المشار إليها أعلاه، وتعرضها لهجمات يومية تقريباً، ومع ارتفاع الخسائر الأمريكية، فقد سعت واشنطن جاهدة للعثور على دول لديها الرغبة في المشاركة في تحمل أعباء حفظ الأمن في العراق، فكانت تركيا أنموذجاً مهماً لذلك باعتبارها دولة إسلامية قد تشجع دولاً أخرى متحفظة مثل باكستان وبنغلاديش وغيرهما، على المشاركة في هذه القوات. ومن أهم شروط المشروع هو تمركز القوات التركية في المناطق الكردية ولا

حيث تتواجد أي من القوات البريطانية أو البولندية أو الاسبانية، لئلا يثير تواجدها حساسيات تذكر، علاوة على أن المنطقة المخصصة للأتراك ستكون قطاعاً تحت السيطرة التركية الخالصة يتولى القيادة فيها جنرال تركي، ومازال الأتراك يفخرون بخبرتهم في مجال حفظ السلام في أفغانستان والصومال وكوسوفو والبوسنة[٨].

وقد أوردت وكالات الأنباء في حينه أن تركيا وضعت شروطاً لمشاركتها في إرسال قوات عسكرية إلى العراق وأبرزها[٩]:

١- إعطاء حقوق للأقلية التركمانية.

٢- منع ظهور نظام فيدرالي .

٣- نزع سلاح الميلشيات العراقية وقوات البيشمركة الكردية .

٤- وضع ميزانية موحدة للعراق .

ومع إدراك تركيا أن إرسال القوة المطلوبة سيوفر لها فرصة طيبة، إلا انه سيعرضها لمخاطر عسكرية وسياسية بسبب طول طريق الإمدادات من تركيا للعراق، واحتمال تعرض القوات التركية لهجمات من المجموعات الكردية في شمال العراق. أما المخاطر السياسية، فيمكن إن تؤدي هذه المشاركة إلى توتر العلاقات مع الدول العربية، خاصة إن تركيا تقوم بهذا العمل دون غطاء دولي مما قد ينظر إليه على انه مشاركة في الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلاً عن المعارضة الشعبية داخل تركيا لهذه المشاركة، اعتقاداً بان الدم التركي سيكون معرضاً للمخاطر عوضاً عن الدم الأمريكي، والجدير بالذكر أن (٢٢) دولة من حلفاء الولايات المتحدة أرسلت (١٤٠٠) جندي إلى العراق، بينما تطلب الولايات المتحدة من تركيا إرسال (١٢) ألفا، وهو أمر مستفز للغاية من وجهة نظر المعارضة التركية[١٠].

إن عرض واشنطن لأنقرة، بالمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في العراق حمل في طياته تغيراً واضحاً في السياسة الأمريكية تجاه العراق، ويمكن الإشارة إلى هذه الأسباب كما يلي[١١]:

١. إن مقاومة ما تصفه الولايات المتحدة بـ (الإرهاب) غير ممكنة عبر عزل تركيا التي تقع في قلب هذه الجغرافيا.
٢. إن التواصل لا القطع مع تركيا هو الأفضل لمنع تنسيق أنقرة سياستها مع دمشق وطهران.
٣. إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة لا تتحمل ضعفاً أو انقطاعاً في العلاقات مع تركيا.
٤. عدم انتظام الوضع في العراق كما تريد الولايات المتحدة.

إن الموافقة المبدئية للمسؤولين الأتراك على الطلب الأمريكي سوف تساهم من وجهة نظرهم، في ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة ويعيد تركيا إلى المعادلة العراقية، لذا قال عبد الله غُل انه من المفيد تواجد جنود أتراك في العراق على إلا تكون مهمتهم مجرد جاندرمة لحفظ الأمن. لكن بعض المراقبين الأتراك رأى خطأ إرسال جنود أتراك إلى العراق من الناحيتين المبدئية والعملية، لان ذلك يعني المشاركة في الاحتلال الأمريكي للعراق، كما أن وجود تركيا لا يمكن أن يكون خارج المشروع الأمريكي، وبالتالي لا تستطيع تركيا إنهاء ما تصفه بـ (الوجود الكردي) المدعوم أمريكيا في شمال العراق، والأخطر من ذلك انه لا يمكن غض النظر عن تأثير كل ذلك على أوراق تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، أي ان خطوة تركية من هذا النوع خارج إطار الأمم المتحدة ولا ترضى عنها فرنسا ولا ألمانيا خصوصاً، سوف ينتج عنها آثار غير واضحة على صعيد علاقاتها الدولية والإقليمية على حد سواء[١٢].

(إن تركيا تنظر بايجابية لإرسال قوات إلى العراق)[١٣] هذا ما قاله غُل شخصياً، فما فات على تركيا أثناء الحرب من ان تكون لاعباً في الساحة العراقية، متاح الآن بعد الطلب الأمريكي وهي فرصة قد لا تتكرر وقد يؤدي تفويتها إلى أزمة نهائية في العلاقات مع الولايات المتحدة. لذا فان حكومة حزب العدالة والتنمية بحثت عن الصيغ الممكنة للمشاركة من دون مواجهة

صعوبات مفاجئة في البرلمان ومعارضة من جانب رئيس الجمهورية وآخرين، وهذه المشاركة تبحث عن صيغة شرعية من الزاوية الدولية، وهذه تتطلب إما قراراً من الأمم المتحدة وهذا مستبعد في وقت قريب، وإما قراراً أطلسيا وهذا غير وارد في المدى المنظور، وقد اقترح عبدالله غُل ان تكون المشاركة بناءً على دعوة من مجلس الحكم الانتقالي في العراق. وقد وصف مارك غروسمان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي هذا الاقتراح بأنه (عبقري) لأنه في حال حصوله فانه سيعني، من وجهة النظر الأمريكية، ان القادة الكرد الممثلين في المجلس الانتقالي مشاركون في توجيه الدعوة، وفي ذلك دلالات مهمة لتركيا، إذ يبطل حينها أن تكون قواتها المتواجدة في العراق، قوات احتلال، كما كان يمثلها الكرد العراقيون[١٤].

في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ استقبل رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان Recrp Teyyip Erdogan) السفير الأمريكي في أنقرة (اريك ايدلمان Eric Edelman)، وذكر بيان صحفي لرئاسة الوزراء التركية ان أردوغان أكد ان للولايات المتحدة وتركيا مصلحة مشتركة في إحلال الاستقرار بالعراق، وان تركيا لا تزال تجري تقويماً دقيقاً لمسالة إرسال قواتها للعراق. وأوضح أردوغان ان تركيا التي خسرت نحو أربعين ألف شخص من مواطنيها خلال حربها ضد (الإرهاب) تتوقع ان يتم دعمها بخطوات ثابتة إقليميا ودولياً. من جانبه أكد السفير الأمريكي ان بلاده تقدر التقدم الذي أحرزته تركيا في المجال الاقتصادي وسوف تستمر في تقديم الدعم اللازم لتركيا من خلال زيادة الاستثمارات الأمريكية، وقال ايدلمان: (ان الولايات المتحدة تعتقد أيضا ان تركيا يمكن ان تلعب دوراً مهماً في إعادة الأعمار السياسي والاقتصادي للعراق)[١٥].

وفي ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ وافق البرلمان التركي بغالبية (٢٥٨) صوتاً مقابل (١٨٣) صوتاً على المذكرة بنشر (١٢) ألف جندي تركي في

القطاع الأوسط من العراق، واقر إرسال الجنود الأتراك إلى العراق باعتبارها قوات حفظ سلام دولية هناك[١٦].

وبعد يومين من موافقة البرلمان التركي على إرسال الجنود الأتراك إلى العراق، عقد اجتماع هام بين نائب وزير الخارجية التركي (اوغور زيال Ugur Ziyal) والسفير الأمريكي في أنقرة (اريك ايدلمان)، للتباحث بشأن تفاصيل مسالة إرسال الجنود الأتراك إلى العراق، وفي نهاية الاجتماع اتفق الجانبان على الأمور التالية[١٧]:

١) إن الموافقة النهائية لإرسال الجنود الأتراك سوف تكون خاضعة لموافقة الولايات المتحدة ومجلس الحكم الانتقالي العراقي معاً.
٢) سوف يقوم (دينيز بلوكباشي Deniz Bolukbasi) برئاسة الوفد التركي في مناقشاته مع الطرف الأمريكي.
٣) إن تحديد العدد النهائي للجنود الأتراك سيتوقف على موقعهم النهائي داخل العراق.
٤) ترغب تركيا بتوضيح آلية الدعم اللوجستي لقواتها، وتريد إرسال خبراء لإعادة أعمار العراق لدعم هدفها في مساعدة العراقيين.

لكن الاتفاق التركي– الأمريكي حول إرسال الجنود الأتراك اعترضته معارضة القادة السياسيين في مجلس الحكم الانتقالي العراقي، والسعي إلى إفشاله بشتى الوسائل. وفي هذا الصدد نشرت بعض الصحف التركية بان مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، واحد القادة في مجلس الحكم العراقي، أجرى اتصالات مع الأمين العام للجامعة العربية عمر موسى ودعاه إلى معارضة الجامعة لإرسال جنود أتراك إلى العراق. وقد أشار موسى إلى أن الجامعة العربية سوف تدعم قرار مجلس الحكم العراقي في هذه القضية[١٨].

وبناءً على المعارضة القوية داخل مجلس الحكم العراقي لإرسال جنود أتراك إلى العراق، رفض المجلس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣

إرسال الجنود الأتراك، نظراً لما يمكن إن يمثله ذلك من وجهة نظر المجلس من الإسهام في زيادة التوتر والاضطراب في المناطق التي ستنتشر فيها هذه القوات فضلاً عن احتمالية تصادمها مع القوات الكردية في شمال العراق. ونتيجة لهذا القرار، تراجعت تركيا في نهاية المطاف عن قرار إرسال جنودها إلى العراق(١٩).

ب. موقف تركيا من تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق

في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ عقد في أنقرة اجتماع طارئ برئاسة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور عبدالله غُل، ووزير الدفاع وجدي غونول، ورئيس أركان الجيش التركي الفريق أول حلمي أوزكوك وعدد من كبار المسؤولين بينهم مستشار الاستخبارات الوطنية، تم فيه بحث التطورات الجارية في العراق، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات ونصف. وأشارت مصادر وزارة الخارجية التركية بأن الوزارة أعدت الاجتماع بالتعاون مع وزارة الداخلية والدوائر الأمنية والعسكرية والسياسية الأخرى، وأن جميع الأمور المتعلقة بسياسة تركيا تجاه العراق طرحت على بساط البحث(٢٠).

هذا ولخص وزير الخارجية عبدالله غُل موقف تركيا تجاه العراق بقوله "نريد للعراق في هذه المرحلة أن يحمي وحدة أراضيه وأن يخرج من المشكلة التي يعانيها بأقل قدر ممكن من الخسائر والآلام، وأن يبقى في منأى من التمزق والتشتت، مسالما لنفسه ولجيرانه". وذكّر غُل بأن تركيا هي أكثر الدول المجاورة تأثرا مما يجري في العراق وقال "إننا نتابع التطورات عن كثب. ونعيد حساب استعداداتنا بصورة دائمة تجاه كافة الاحتمالات والسيناريوهات، فلنا علاقات تجارية، والخسائر البشرية التي نتعرض لها هناك معروفة لدى الجميع، لذلك نسعى إلى أن تعود الأوضاع الطبيعية إلى ربوع العراق"(٢١).

أما بالنسبة للمواضيع التي بحثها الاجتماع الطارئ في أنقرة فيمكن جمعها في أربعة محاور[٢٢] رئيسة:

١. المشكلة الأمنية والانتخابات في العراق.
٢. الوضع القائم في كركوك والتطورات المحتملة.
٣. وجود حزب العمال الكردستاني ونشاطاته في العراق.
٤. اجتماعات الدول المجاورة للعراق التي يشترك فيها مجموعة الثمانية بالإضافة إلى الصين.

ويمكن القول بأن اجتماع القيادة التركية في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٤ توصل إلى نتيجة مهمة بشأن العراق وهي أن أهم المشاكل التي يواجهها الأخير هي المشكلة الأمنية، وأن هذه المشكلة تشكل عائقا أمام حل المشاكل الأخرى. ويرى المسؤولون الأتراك أن الأمور في العراق لا تسير بصورة صحيحة أو سليمة من بينها الاستعدادات المتعلقة بالانتخابات التي من المقرر أن تجرى هناك في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٥، وأنه يجب وضع حد لعمليات الاختطاف والقتل التي يتعرض لها سائقو الشاحنات التركية وعمال ومهندسو الشركات التركية العاملة في العراق[٢٣].

في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في العراق في٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، التي أغضبت نتائجها المسؤولين الأتراك، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن تلك الانتخابات "غير ديمقراطية وغير عادلة" وحمل واشنطن مسؤولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين التركمان والكرد في كركوك بناءً على نتائج تلك الانتخابات[٢٤].

وعقب ظهور نتائج الانتخابات العراقية، صدر بيان عن الخارجية التركية في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أكد بأن "المشاركة الضعيفة لبعض المجموعات في الانتخابات وعدم تنظيم انتخابات في بعض المناطق فضلاً عن حدوث تلاعب في مناطق أخرى، خصوصا في كركوك، أدت كلها إلى نتائج غير متوازنة". وأشار البيان إلى أنه "من الأساس لأمن العملية السياسية في

العراق تصحيح التمثيل غير العامل في إدارة البلاد" وقال البيان أيضاً: "أصبح من الواضح أن بعض العناصر في العراق حاولت التلاعب في هذه العملية التاريخية وحصلوا على مكاسب إضافية غير مبررة" في إشارة إلى الكرد. وأضاف البيان: "إن أنقرة تنتظر من السلطات العراقية دراسة معمقة للشكاوى التي تم تقديمها وتأكيد حدوث تجاوزات"[٢٥].

ج. موقف تركيا من مسألة الفيدرالية ومشكلة كركوك

وفيما يتعلق بمسألة الفيدرالية ومشكلة كركوك، أوضحت تركيا موقفها من ذلك، وفي هذا الصدد أشار عبدالله غُل نائب رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية آنذاك في مؤتمر صحفي حين قال معقباً على أخبار تتحدث عن "جهود الكرد في مجال إقامة دولة فيدرالية في العراق": "لقد وجهنا تحذيراً أثر التطورات الأخيرة في شمالي العراق ومناطق أخرى والتي قد تؤثر على وحدة العراق السياسية"[٢٦] وأضاف: "لقد حذت جميع دول المنطقة حذونا... وإذا ما استمرت مثل هذه التطورات الخطيرة أخشى من أن يتحول العراق مجدداً إلى مركز آلام ومعاناة". وقد سبق للأتراك أن أثاروا بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مسألة حجم مشاركة التركمان في المجلس وقالوا ان ذلك غير كافٍ[٢٧].

وقد عدّ المسؤولون العراقيون التصريحات التركية تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق، خاصة ما يتعلق بدعوة تركيا الدول المجاورة للعراق لأن يكون لها كلمتها بشأن مستقبل مدينة كركوك معتبرة أنها تشكل تهديداً محتملاً لأمن المنطقة. وهددت تركيا بتدويل ما أطلقت عليه (مشكلة مدينة كركوك) الواقعة شمالي العراق والتي يقيم فيها عرب وأكراد وتركمان بسبب الاحتكاكات والتوتر الأمني الذي شهدته المدينة. صرح (عثمان قوروتورك Osman Kuruturk) مبعوث تركيا الخاص إلى العراق قائلاً: "إن كركوك هي المكان الأكثر احتمالاً لوقوع مواجهات عرقية في العراق، ولذا فإن

كركوك ليست شأناً داخلياً عراقياً" مشيراً إلى احتمالية حصول "آثار جدية محتملة على الدول المجاورة" وأضاف في حديث لشبكة (ان تي في NTV) التركية: "إننا مصممون على التأكد من أن ما يحصل في العراق ليس له أية آثار سلبية علينا، ومسألة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر"[٢٨].

وعاد عبدالله غُل وزير الخارجية التركي ليؤكد مجدداً في تصريح لصحيفة (حرييت) التركية في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أن مسألة كركوك لدى تركيا تأتي في الدرجة الأولى وكرر تهديداته بأن أي تغيير ديموغرافي يحدث في هذه المدينة فإن استقرار المنطقة سيكون في خطر، وقد تزامنت هذه التصريحات في وقت قرر وزراء خارجية دول الجوار للعراق عقد اجتماع لهم في القاهرة أواخر تموز/ يوليو ٢٠٠٤. وفي معرض إجابته على أسئلة مراسل الجريدة المذكورة قال غُل: "أن مسألة كركوك مهمة وما قلناه بخصوص كركوك ليس كلاماً وإنما نعرف ماذا نفعل". وفيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى قال غُل: "لم يبق في العالم شيء اسمه قضية داخلية، ومثلما وفرت تركيا الحماية للكرد عندما كانوا يتعرضون للاضطهاد، واليوم إذا ما تعرض التركمان إلى الاضطهاد يجب توفير الحماية لهم، ويجب أن لا يفسر هذا على أنه تدخل تركي في الشؤون الداخلية للعراق". وبخصوص استياء تركيا من هذا الموضوع قال غُل: "إن تركيا مستاءة من تحول كركوك إلى بوسنة ثانية"، وأكد على أنه بحث موضوع استياء تركيا من مستقبل كركوك مع الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا. وأضاف غُل أن "الرئيس بوش أيضاً يفكر مثلنا !!"[٢٩].

وقد أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان موقف بلاده الرسمي من مسألة كركوك في مقابلة خاصة معه بثتها قناة الجزيرة ضمن برنامج (حوار مفتوح) في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ قائلاً: " أولا كركوك لا يمكن ولا يجب أن تكون تحت سيادة قومية واحدة، كركوك عراق مصغر

وبالتالي فهي لكل العراقيين، هناك البعض يحاول تغيير التركيبة السكانية لكركوك، أكراد العراق المواطنون هناك يحاولون تغيير تلك التركيبة وهذا موضوع معروف للجميع الآن ومحاولة نفيهم ذلك لن تفيد لأن الكل يعرف ومتأكد بالدليل أنهم يحاولون تغيير التركيبة السكانية لكركوك وبالتالي هناك توازن حساس ومهم في كركوك بالنسبة للتركيبة القومية" مؤكدا أنه "يجب على الحكومة العراقية أن تكون متيقظة لهذه الموازين وأن لا تسمح لأي توتر في كركوك يمكن أن يهدد الأمن في العراق ككل". كما أشار أردوغان إلى أن "كركوك يجب أن يكون لها موقع وموضع خاص كمدينة وأن يسجل ذلك في الدستور العراقي وأن تكون جميع ثروات كركوك لجميع العراقيين، يعني هناك من يقول أننا سنذهب إلى استفتاء في نهاية العام وبالتالي سيحسم أمر كركوك هذا أمر غير مقبول هذا سيكون له مشاكل كثيرة إذا كنتم تريدون استفتاء فلا يجب أن يكون الاستفتاء حكرا على كركوك، يجب على كل العراقيين أن يشاركوا في هذا الاستفتاء، كل العراقيين يحددون مصير كركوك، أنا أقول ذلك بصفتي صديق وجار وليس بصفة أحد لديه حسابات أو مصالح أو أطماع في كركوك ولكن غيري الذين يتحدثون عن كركوك هم الذين لديهم حسابات ومصالح في كركوك يتحدثون من خلالها أما أنا فأتحدث كصديق.. كصديق يؤمن بوحدة أراضي العراق وسيادة العراق السياسية بدون تحقيق هذين الشرطين لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة في العراق، يجب علينا أن نحقق هذا الشرط لا يمكن قبول أن يكون هناك سيادة لقومية على قومية أخرى في العراق، لا يمكن أن نقبل أن تكون هناك سيادة لطائفة على طائفة أخرى في العراق، جميع ثروات العراق يجب أن توزع على جميع العراق وأن يسجل هذا في الدستور العراقي.. نحن نريد هذا، وأنا أتحدث هنا بصفتي رئيس وزراء دولة تريد هذه الأمور"[٣٠].

وحول موقف أردوغان من تطورات الأوضاع في العراق عموماً صرح قائلا: "نحن نريد السلام في العراق والأخوة للعراقيين ونحن نقدم كل ما

بوسعنا من مساعدات كإرسال الغذاء والدواء والماء والخبز وكل شيء.. كل شيء نرسله من هنا نبعث أيضا بمواد الإنشاء والبناء ولكن مع ذلك فإن تركيا هي ثاني أكثر دولة فقدت أفرادا ومواطنين لها في العراق، نحن لسنا من دول التحالف لسنا في التحالف ولكن الكثير من مواطنينا قتلوا وهم سائقو شاحنات أو عمال أتراك يعملون في العراق أو سائقين ينقلون النفط إلى العراق نحن نريد السلام والأمن للعراق فقط"(٣١).

وفي التقرير العام الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٨، أكد على أن "تركيا، شأنها شأن المجتمع الدولي، تعبر عن قلقها من التطورات المتعلقة بمدينة كركوك التي تعتبر نواة مصغرة للعراق من جميع النواحي. إنها مدينة عائدة للشعب العراقي بأكمله وينبغي عدم السماح لأية مجموعة أو طائفة بأن تدعي الهيمنة السياسية والإدارية على هذه المدينة. عليه، فإن النقاش الدائر حول كركوك سيكون اختبارا هاما لنجاح العملية السياسية في العراق. وتتابع تركيا عن كثب النقاش الدائر حول الوضع المستقبلي لكركوك والممارسات الانفرادية التي غيرت التوازن الديموغرافي للمدينة من الآن. وفي رسالتها الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أفادت تركيا بشكل واضح الطبيعة الحساسة لكركوك وأكدت على ضرورة الإبقاء على الوضع الخاص للمدينة عبر الحفاظ على خاصية التعددية الإثنية والثقافية لها. وأضاف التقرير: "إن مستقبل كركوك موضوع حساس جدا، وتعتبر مدينة كركوك موطنا لجميع الطوائف الإثنية عبر التأريخ. وإن محاولات الأمر الواقع المتعمدة لتغيير وضعها سوف تؤدي إلى رد فعل عنيف في العراق بأكمله. وتلقت تركيا بامتنان تأجيل الاستفتاء بشأن وضع كركوك [الذي كان من] المقرر إجراؤه في نهاية عام ٢٠٠٧. ويزداد تأييد المجتمع الدولي يوما بعد يوم لضرورة تأجيل الاستفتاء لحين التوصل إلى وفاق بين سكان كركوك بجميع طوائفه الإثنية، الأمر الذي تدعمه تركيا بقوة"(٣٢).

كما جددت الخارجية التركية موقفها من مشكلة كركوك عبر بيان أعلنته على موقعها الرسمي في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ردا على أنباء تناقلتها وسائل إعلام مختلفة عن تصريحات بعض المسؤولين الأكراد من أن تركيا لن تمانع في ضم كركوك إلى إقليم كردستان العراق قائلةً: "إن تركيا تدعم دائما الحل السياسي بالاتفاق الذي يوفر حياة انسجام لجميع الأطراف داخل المجتمع العراقي معا. وتدافع على أن يكون لكركوك منزلة خاصة يتم [فيها] التمثيل العادل والمُتوازن الذي يُمثل وحدة العراق لجميع الأطراف. لا يوجد أي تغير في هذه السياسة ولن تتغير هذه السياسة. وفي الطرف الأخر، نحن نراقب بدقة العناصر الذين يريدون إتمام الوضع واختلاق التوتر في كركوك. إن هذا التوتر لن يعم بالفائدة على أحد، حتى على الذين يفتعلونه. تركيا تدعو مرة أخرى جميع الأطراف في العراق وفي كركوك إلى الاتفاق والحوار. و سوف نستمر بشدة وعزم بكل جهد على تأسيس الاستقرار والهدوء للعراق لجميع إخواننا العراقيين على أسس المساواة والاستشارة"[٣٣].

ثانيا: العلاقات العراقية– التركية في عهد حكومة أردوغان الثانية ٢٠٠٧-٢٠١١

يمكن القول إن العلاقات العراقية – التركية وخصوصاً في المجالين السياسي والاقتصادي قد دخلت مرحلة جديدة من التطور الحقيقي الملموس في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧ الذي شهد تطورات داخلية مهمة في كلا البلدين. ففي تركيا حقق حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقاً في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٢ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧، الأمر الذي عزز من الاستقرار السياسي في تركيا، ودفع الحكومة بثقة أكبر نحو تنفيذ إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والدستورية في البلاد، والانخراط بقوة أكبر نحو تعزيز مجالات علاقاتها مع دول الجوار كافة ومحاولة تطبيق مبدأ تصفير المشاكل معها. أما العراق فقد شهد في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧

انطلاق حملة أمنية مكثفة للسيطرة على تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، مما ساهم في تحقيق استقرار امني نسبي في العراق مكنه من تعزيز أفاق علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول الجوار، وخصوصا تركيا. وفي هذا السياق، وفي إطار جهود الحكومة العراقية الرامية إلى توثيق أواصر العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العراق وتركيا، وتعزيز آفاق التعاون بين البلدين في المجالات كافة، قام رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي على رأس وفد رفيع المستوى بزيارة رسمية إلى أنقرة في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وأجرى لقاءً مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية والتعاون الأمني وتبادل الخبرات في المجالات التجارية والاقتصادية بين البلدين وسبل تعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين العراق وتركيا(٣٤).

ووصف رئيس الوزراء العراقي خلال المؤتمر الصحفي المشترك المباحثات بين الجانبين بالمفيدة والمثمرة على كافة المستويات، وقال: "لقد تم الاتفاق على توحيد الجهود بين الطرفين لإيجاد أجواء حوار وتعاون لمواجهة النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني التي تنطلق من الأراضي العراقية"، مضيفاً "تلقينا تطمينات من رئيس الوزراء التركي لما يعقد من مؤتمرات واجتماعات في دول الجوار الغاية منها النيل من العملية السياسية في العراق وعرقلتها وسعي تركيا لهذه الاجتماعات لدعم الحكومة العراقية وهذا ما ينتظره العراق من الأشقاء والأصدقاء في هذه الاجتماعات". ودعا المالكي الشركات التركية للعمل في العراق للمساهمة في إعادة البناء والإعمار وتبادل الخبرات في المجالات التجارية والاقتصادية، وأعلن عن استعداد الحكومة لتقديم التسهيلات اللازمة للجانب التركي لغرض فتح قنصلية لها في محافظة البصرة وأخرى عراقية في أحدى المدن التجارية التركية لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وأشار إلى زيادة حجم التبادل

التجاري من (٩٠٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ثلاثة مليارات دولار في سنة ٢٠٠٧[٣٥].

من جانبه جدد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دعمه الكامل لحكومة وشعب العراق والعملية السياسية وتأييدها لمشروع المصالحة والحوار الوطني، وأن تركيا لديها اهتمام كبير لتحقيق الاستقرار والأمن ورفاهية الشعب العراقي ووحدة أراضيه ووضع حد لنزيف الدم العراقي، مضيفاً القول: "أصدرنا تعليماتنا بشأن زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وتزويد العراق بما يحتاجه من وقود وطاقة كهربائية". كما التقى المالكي في اليوم نفسه برئيس الجمهورية التركية (أحمد نجدت سيزار Ahmet Necdet Sezar ٢٠٠٠-٢٠٠٧) الذي جدد دعم الحكومة التركية لحكومة وشعب العراق وتأييده لجهود حكومة الوحدة الوطنية في استتباب الأمن وإعادة البناء والإعمار[٣٦].

لقد مثلت هذه الزيارة خطوة مهمة نحو تعزيز آفاق التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين، فضلا عن تعزيز وتطوير الأواصر السياسية بين حكومتيهما الأمر الذي مهد لتوفير مزيد من الأجواء الإيجابية لتوثيق التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات كافة، توجت بتوقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي في منتصف عام ٢٠٠٨، كما سيأتي لاحقا.

١. تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا عام ٢٠٠٨.

لقد أسهمت الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي البلدين في التمهيد لانبثاق المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، خصوصاً بعد انتهاء الحملة العسكرية التركية في شمال العراق في شباط من العام نفسه. وقد عكست هذه الزيارات رغبة مسؤولي البلدين في تطوير علاقاتهما الثنائية إلى مستويات إستراتيجية على الصعيدين

السياسي والاقتصادي، وهو ما انعكس فيما بعد على ارض الواقع في عقد سلسلة من الاتفاقيات المهمة التي تخدم ذلك التوجه؛ ففي زيارة مهمة للرئيس العراقي جلال طالباني لأنقرة في٧ آذار/ مارس ٢٠٠٨، وهي الأولى من نوعها له بصفته رئيساً، بناءاً على دعوة من الرئيس التركي عبدالله غُل في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بعد ساعات من توقف الهجوم الذي استهدف قواعد يستخدمها حزب العمال الكردستاني لشن هجمات داخل الأراضي التركية. وأكد الرئيس طالباني على أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق وصرح قائلاً: "إن العراق يأمل في إقامة علاقات إستراتيجية ومتينة مع تركيا الجارة"، وأوضح "أن الهدف من هذه الزيارة هو التمكن من إقامة علاقات إستراتيجية ومتينة مع تركيا". وتحدث الرئيس العراقي خلال مؤتمر صحفي في مقر الرئاسة مع نظيره التركي عبدالله غُل، عن أمله في تحسين العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وفي مجال الطاقة أيضاً وأن يصبح التعاون مع تركيا نموذجاً يحتذى به في الشرق الأوسط[٣٧].

وقد هدفت زيارة طالباني لأنقرة التي استغرقت يومين إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين بعد أسبوع من انتهاء الهجوم التركي على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ونظر الأتراك إلى الزيارة كمناسبة "طي الصفحة" في العلاقات الثنائية التي توترها اتهامات القادة الأتراك لأكراد العراق بالتساهل حيال المسلحين الأكراد ودعم تحركاتهم في مناطقهم. وتسببت المخاوف التركية الناجمة عن طموحات أكراد العراق في إقامة دولة مستقلة في فتور العلاقات بين البلدين الجارين. وتخشى الحكومة التركية انتقال عدوى هذه الظاهرة (النزعة الانفصالية) إلى أكراد تركيا في جنوب شرق تركيا. واعتبرت زيارة طالباني هذه المرة ليست "رسمية" وإنما "زيارة عمل" مما يعني أنها أدنى منزلة وفقا للبروتوكولات الدولية [٣٨].

لكن الزيارة الأهم في تاريخ العلاقات بين البلدين، والأولى لرئيس وزراء تركي منذ أكثر من ١٨ عاماً جاءت في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ عندما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارةٍ رسمية إلى بغداد استغرقت يوماً واحداً، ووقع مع نظيره العراقي نوري المالكي اتفاقية سميت بـ (الإعلان السياسي المشترك) الذي تأسس بموجبه (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا).. وقد أشار المراقبون في حينها إلى أن التوقيع على ذلك الإعلان يعد تدشينا لعهد جديد من العلاقات العراقية–التركية[٣٩].

وعقب التوقيع على هذه الاتفاقية، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره العراقي نوري المالكي قائلاً: "إن بنود الاتفاقية تنص على أن يلتقي رئيسا وزراء البلدين مرة واحدةً كل سنةٍ على اقل تقدير فضلا عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين". وأوضح أردوغان انه عقد مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أول اجتماع للمجلس بعد مدة قصيرة من تشكيله، مشيرا إلى أن "الوزراء العراقيين والأتراك المعنيين سيتعاملون في البلدين كوزارة واحدة ووفد واحد للتخطيط للمستقبل المشترك للبلدين". وأكد على وجود إرادة مشتركة قوية على أعلى المستويات لدعم الشراكة بين البلدين الجارين ضمن أهداف عالية للغاية. وأضاف أردوغان أن "تشكيل المجلس الأعلى سيحقق نتائج ايجابية في المستقبل"، مشيرا إلى أن "الاجتماعات ستدفع العلاقات نحو الأمام في المجالات السياسية والأمنية والطاقة والاقتصاد والثقافة ومصادر المياه". وتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نهاية العام الجاري (٢٠٠٨) نحو خمسة مليارات دولار، موضحا أن "الهدف هو أن يصل حجم التبادل إلى ما قيمته ٢٥ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة"[٤٠].

وحول الوضع في العراق قال أردوغان: "لا يمكن تحقيق السلم العالمي بدون تحقيق الأمن في العراق ويجب علينا جميعا مساعدة العراقيين في هذه

المهمة ومساعدتهم في إعمار بلادهم" وأضاف: "أقول لجميع الدول الصديقة والجارة أن مستقبل العراق هو مستقبل المنطقة بأسرها فلابد أن نزيد دعمنا للعراق وخصوصا على مستوى دول الجوار". كما توجه في حديثه إلى الشعب العراقي قائلاً: "أخاطب جميع العراقيين ومن جميع الأعراق الذين تعايشوا معا منذ قديم العصور أنكم لا بد أن تحافظوا على وحدتكم وان تساهموا معا في إعمار البلد" متعهدا بدعم تركي على الصعيدين الشعبي والحكومي. وفيما يتعلق بمصادر المياه ومنابع نهري دجلة والفرات أوضح أردوغان أن بلاده تقوم حاليا بإرسال كميات من المياه اكبر بكثير مما تم الاتفاق عليه بين البلدين رغم حاجة تركيا الماسة للمياه[٤١].

من جانبه، وصف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي زيارة نظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق بـ"التاريخية" بوصفها "الزيارة الأولى منذ ثمانية عشر عاما، وتفتح صفحة جديدة في العلاقات" بين البلدين. وقال المالكي إن الزيارة تحمل رسالتين مهمتين الأولى لبلدان الجوار مفادها أن "نهج العراق هو التعاون وفتح بوابات التعاون مع دول الجوار"، والثانية إلى الشعب التركي بأن "الأجواء مهيأة لعلاقات طيبة". وقال المالكي ردا على سؤال بصدد وجود القوات التركية في شمال العراق، إن "هذا التواجد تاريخي، ومرتبط بالأوضاع الأمنية على الحدود والسيطرة عليها، وإذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية، فسوف تناقش هذه المسالة مستقبلا"[٤٢]. كما ذكر المالكي أنه يأمل أن تقوم الشركات التركية بدورِ رئيسِ في إعادة إعمار العراق، مشيرا إلى أن نجاح الحكومة في تحدي ما سماه "الإرهاب" والخروج عن القانون سمح للعراق بالانتقال إلى مرحلة إعادة الأعمار والاستثمار[٤٣].

من جهته، وصف رئيس جمهورية العراق جلال طالباني زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق بـ"التاريخية"، مشددا على "ضرورة تطوير وتوسيع العلاقات بين البلدين في جميع المجالات". وأوضح

بيان صدر عن رئاسة الجمهورية العراقية أن الرئيس جلال الطالباني "أجرى محادثات مع أردوغان، تناولت العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا". ونقل البيان عن الرئيس الطالباني وصفه الزيارة بـ"التاريخية" معبرا عن "سروره بتوقيع الاتفاقية الإستراتيجية في ختام المحادثات التي جرت بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي"(٤٤).

وقد اجتمع أردوغان بالرئيس العراقي ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني. وقال بيان عن مكتب الهاشمي عقب لقائه مع أردوغان: "إن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق تمثل حدثا تاريخيا وتقرأ على أنها وقفة مسؤولة ومؤشر لمستقبل واعد في العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا". وأضاف: "نحن سعداء بتوقيع الاتفاقية الإستراتيجية التي ستفتح إن شاءالله آفاق التعاون بين الطرفين وتحقق الأمل في علاقات جديدة بين البلدين الجارين وهو ما كنا نتمناه منذ وقت [طويل]"(٤٥). ومن جهته شدد عادل عبد المهدي بعد لقائه أردوغان على ضرورة "تطوير وتوسيع العلاقات مع تركيا في جميع المجالات لما فيه الخير والمنفعة المتبادلة للشعبين العراقي والتركي". وأضاف في بيان أعقب اللقاء "إن العراق وتركيا تربطهما علاقات تاريخية وكلاهما يواجهان ما وصفه بـ"الإرهاب"، مشيراً إلى "أهمية العمل المشترك من اجل توسيع آفاق التعاون والصداقة بين البلدين وعلى كل المستويات معبراً عن سعادته بهذه الزيارة التاريخية"(٤٦).

نص الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي

تتويجا لمذكرة التفاهم المشترك الموقعة بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠٠٨/٨/٧، وزيارة رئيس الجمهورية العراقية لأنقرة في ٧-٢٠٠٨/٣/٨، تم توقيع اتفاقية ثنائية بين

العراق وتركيا لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في ٢٠٠٨/٧/١٠، هدفت إلى توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين، ودعم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما، وتنسيق مواقفهما وجهودهما الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تلتزم حكومتا جمهورية العراق والجمهورية التركية بتطوير شراكة إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التضامن بين شعبي العراق وتركيا(٤٧).

وسيرأس هذا المجلس رئيسا وزراء البلدين، ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل اجتماع، وسيكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات. وسيجتمع المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي مرة واحدة على الأقل سنوياً برئاسة مشتركة لرئيسي الوزراء، وسيجتمع ثلاث مرات سنوياً على المستوى الوزاري وستعقد اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عاصمتي البلدين. وسيتم تطوير خطط عمل عن طريق الوزراء المعنيين لتسريع التعاون ضمن نطاق مسؤوليتهم. وتتضمن هذه الشراكة الإستراتيجية مجالاً واسعاً من القضايا وخاصة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري على أساس المبادئ التالية(٤٨):

أ- المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية

١. دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة "الإرهاب" والحفاظ على استقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية ضد التهديدات.

٢. عقد اتفاقيات ثنائية بوقت قصير ومحدد للمساعدة في تأسيس روابط أقوى بين البلدين.
٣. التأكيد على التزامات دول الجوار وكذلك اجتماعات دول الجوار الموسعة في دعم الحكومة العراقية في جهودها لتحقيق أهداف الشعب العراقي من أجل عراق حر، مستقل، موحد، إتحادي، ديمقراطي ومزدهر.
٤. الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المعترف بها، والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٥. احترام التعددية الثقافية، والدينية والقومية للعراق، مع التأكيد على ضمان احترام التعايش السلمي لجميع المكونات واحترام الهوية العراقية من أجل مستقبل العراق.
٦. تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي للموظفين الحكوميين والطلبة بين البلدين وتطوير التعاون بين المؤسسات في حقول التعليم العالي والتكنولوجيا والمعرفة التقنية.
٧. التعاون والتنسيق لسياسات البلدين في المحافل الدولية والإقليمية كالدعم المتبادل لطلبات الترشيح للمنظمات واللجان والمناصب الدولية لكلا البلدين.

ب- المجالات المتعلقة بالاقتصاد والطاقة

١. عقد اتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي الاستراتيجي بين البلدين قبل نهاية ٢٠٠٨,
٢. تشجيع التعاون الرامي إلى تنشيط السياحة وتسهيل تنظيم الجولات السياحية بين البلدين.
٣. تعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة لشعبي البلدين وعقد اتفاقية تجارة حرة بين العراق وتركيا من أجل تحقيق ذلك.

٤. التشجيع والعمل على برامج مشتركة لتأسيس مناطق تجارة وصناعة حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والاستثمار في العراق وكذلك تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الجارين.
٥. التعاون إعادة إعمار العراق لتلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الخدمات للشعب العراقي.
٦. تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية وبضمنها تلك المتعلقة بالري مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية على توفير تلك المساعدات.
٧. دعم التعاون في مجال البنى التحتية للنقل في العراق بهدف ربط العراق مع أوربا عبر تركيا.
٨. تشجيع شركات القطاع العام والخاص لزيادة التعاون في مجال الاستثمار لكلا البلدين وتطوير العلاقات التجارية بين العراق وتركيا.
٩. دعم التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع مجالات الحياة الاقتصادية بشكل يهدف إلى زيادة فرص العمل في البلدين، نظراً للدور المتنامي الذي تلعبه تلك الشركات في توفير الوظائف والرفاهية.
١٠. العمل على إقامة برامج تبادل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة لتشجيعها على تطوير الشراكة في القطاعين المالي والمصرفي في البلدين.
١١. دعم التطور الاقتصادي في العراق من خلال برامج المساعدة في إطار جهوده للتحول إلى اقتصاد السوق.
١٢. التعاون في مجال الطاقة بين الشركات العراقية والتركية فضلاً عن نقل الموارد الطبيعية العراقية إلى الأسواق العالمية بواسطة مسارات التصدير الأكثر اعتمادا كتطوير وتوسيع القدرة الحالية لخط نفط (كركوك – يومورتاليك) وبناء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق الدولية عبر تركيا.

١٣. تحقيق المشاريع التي ستساعد العراق وتركيا في تأمين احتياجاتهما من الطاقة الكهربائية وتنظيم برامج تدريبية للكادر العراقي في قطاع الكهرباء.
١٤. الإسراع بفتح بوابات حدودية جديدة بين العراق وتركيا.

ج- مجالات التعاون الأمني والعسكري

١. احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر، ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من والى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع أشكال النقل المحظور، ويتضمن ذلك الدعم المالي واللوجستي وكل أشكال الدعم الأخرى للإرهابيين والمنظمات الإرهابية وكذلك رفض استخدام اللغة المشجعة على العنف والإرهاب.
٢. إتمام الاتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي أركان البلدين.
٣. بالإشارة إلى وطبقاً لـ (إعلان المبادئ بين رئيسي أركان الجيش في جمهورية العراق والجمهورية التركية)، دعم التعاون المستمر بين نائبي رئيسي أركان الجيش العراقي والتركي في جهودهما لإتمام اتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين.
٤. إتمام إجراءات اتفاقية محاربة الإرهاب بين جمهورية العراق والجمهورية التركية.
٥. تطوير العلاقات التجارية والاستثمارات المتعلقة بالصناعات الدفاعية من خلال تشجيع العلاقات التجارية والشراكات الاستثمارية بين الشركات العامة والخاصة لكلا البلدين[٤٩].

وفي سياق التعاون العراقي- التركي في المجال الأمني، وتحديداً حول مشكلة حزب العمال الكردستاني أصدرت الخارجية التركية بياناً في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، بينت فيه موقفها الداعم لوحدة العراق وسلامة

أراضيه، وآفاق التعاون الأمني بين العراق وتركيا جاء فيه: "تولي تركيا أهمية بالغة للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ووحدته السياسية وتأمين الاستقرار والرخاء في هذا البلد. وفي سياق الخطوات الملقاة من اجل تعزيز مكافحة منظمة حزب العمال الكردستاني (الإرهابية) التي تشكل مرحلة مهمة في المباحثات الثلاثية، فقد ترأس الوفد التركي وزير الداخلية التركي بشير أتالاي، والوفد العراقي وزير الأمن الوطني [شيروان] الوائلي. وتم تشكيل الوفد العراقي من قبل رئيس الوزراء العراقي المالكي" وأضاف البيان أن "مجال مسؤولية الحكومة العراقية [والتعاون] في موضوع الأمن يتوسع بسرعة. حيث سيزداد تعاوننا القائم مع جارنا العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحتنا للمنظمة الانفصالية الإرهابية خلال المرحلة اللاحقة"(٥٠).

٣. تطور العلاقات العراقية–التركية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠

في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ورغبة منهما في تفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما، قام وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بزيارة رسمية إلى أنقرة على رأس وفد كبير من وزارة الخارجية تلبية لدعوة من وزير الخارجية التركي (علي باباجان Ali Babacan). وأجرى خلال زيارته التي استغرقت يومين سلسلة من المباحثات حول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها على كافة المستويات، والتنسيق المشترك لتنفيذ الإعلان الاستراتيجي للعلاقات الثنائية بين البلدين الذي تم توقيعه أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد. هذا وتناولت المباحثات فضلا عن العلاقات الثنائية الأوضاع في المنطقة وخاصة أمن الحدود المشتركة ومكافحة (الإرهاب) وكذلك التطورات الإقليمية على أثر الهجمات على غزة، فضلا عن

الأوضاع الدولية وأهمية التعاون والتنسيق بين العراق وتركيا في المحافل الإقليمية والدولية(٥١).

وفي خطوة تركية مقابلة في إطار تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين قام (أحمد داوود أغلو Ahmet Davutoglu) بأول زيارة رسمية له لبغداد بعد توليه منصب وزير الخارجية التركية. وصرح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري انه بحث مع نظيره التركي احمد داود اوغلو، سبل تفعيل الإعلان الاستراتيجي المتعدد الجوانب المبرم بين البلدين وإمكانية عقد اجتماع مشترك في اقرب وقت ممكن، مشيراً إلى ان الأخير أعطى تعهدات بإطلاق بلاده كميات إضافية من مياه نهري دجلة والفرات. من جانبه، أعلن أحمد داود اوغلو في شأن مشكلة المياه "لقد تعهدنا في المدة السابقة برفع منسوب المياه الى ما فوق ٥٠٠ متر مكعب، وسوف لن نكتفي بهذا المقدار، حيث نقوم بزيادته مستقبلا، كما نرغب بتشكيل لجنة عراقية تركية سورية بشأن المياه"، مؤكدا استعداد بلاده لتزويد العراق بالتكنولوجيا الحديثة لاستغلال المياه بشكل أفضل، مشدداً على ان "تركيا ليس لديها سدود على نهر دجلة، وكل ما يهبه الله لهذا النهر يصل الى العراق من دون ان تتدخل تركيا فيه". وتابع "هذه أول زيارة أقوم بها الى بغداد، ونحن نعمل على تشكيل علاقة نموذجية معه"، واصفا الروابط بين البلدين من حيث التشابك بأنها "تشبه علاقة الاظفر باللحم"(٥٢).

في الحقيقة إن تصريحات وزير الخارجية التركي فيما يتعلق بعدم إقامة تركيا سدوداً على نهر دجلة ليست دقيقة لو صحت من المصدر مثل هذه التصريحات، إذ أقامت تركيا خمسة سدود على نهر دجلة(٥٣).

وفي إطار تفعيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي العراقي–التركي، انعقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري بين البلدين في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ في اسطنبول. وتضمن الوفد الوزاري العراقي تسعة وزراء منهم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة وغيرهم. وصرح وزير الخارجية التركي

أحمد داوود أوغلو الذي كان يتحدث في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الأول للمجلس الوزاري للتعاون الاستراتيجي التركي– العراقي في اسطنبول، قائلا إنه "حالما تنتشر تجربة عملية التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في المنطقة، فإنها ستصبح نموذجا جديدا للشراكة في الشرق الأوسط الذي لن يكون بعدها مكانا للأزمات والمشاكل والصدامات، بل مركزا لحضارة عظيمة". وأضاف داؤود أغلو قائلا: "إن التعاون مع العراق سوف يشكل مجالا اقتصاديا مشتركا للمصالح المشتركة والحوار المشترك وللآلية الأمنية المتبادلة". وأردف قائلا إن شعوب المنطقة، التي طالما ألفت العيش المشترك لقرون عدة، سوف تكون قادرة على الالتقاء مجددا في "حوض اقتصادي واحد". وتابع بقوله: "سوف نناقش اليوم الخميس القضايا ذات الإستراتيجية القصوى، بما في ذلك الأمن والطاقة والتجارة والزراعة والصحة والأشغال العامة". وقال إن الهدف النهائي هو إقامة تكامل اقتصادي حقيقي على أعلى مستوى ممكن بين البلدين. وأضاف بقوله: "إن المشاريع التي نعمل على تطويرها ستربط ما بين البصرة وإديرين"، مشيرا إلى المدينة العراقية الواقعة جنوبي البلاد وإلى المدينة الواقعة في أقصى غرب تركيا. وشدد الوزير التركي على أهمية إقامة علاقات وثيقة بين تركيا والعراق، قائلا: "إن العراق بلد شقيق لتركيا، فاستقرار العراق من استقرار تركيا، وما هو خير للعراق هو خير لتركيا، وأمن العراق هو من أمن تركيا." وأضاف أوغلو بقوله: "إن كان هناك ثمة مشكلة في العراق، فسوف يكون من الصعب على تركيا الوقوف بعيدة عنها"(٥٤).

من جانبه، قال وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، إن العراق متحمس للتعاون مع تركيا لتحديد مستقبل المنطقة. ففي كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المذكور، شكر زيباري الحكومة التركية على دعمها ومساندتها لبلده في أعقاب تعرضه مؤخرا لهجمات (إرهابية)، وتقديمها يد العون في معالجة مئات الأشخاص الذين أُصيبوا في تلك الهجمات. وقال

زيباري: "إن ثمة إرادة قوية برزت من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين تركيا والعراق"، مضيفا بقوله "إن السلام والاستقرار في المنطقة يكتسب أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة لتركيا والعراق فحسب، بل للمنطقة برمتها". وأردف قائلاً: "نحن نرغب بتعاون يمكن أن يحدد شكل المنطقة." ووصف زيباري مجالات التعاون الممكن العمل فيها بين البلدين، ومنها الأمن والنفط والغاز الطبيعي والمياه والصحة، مؤكداً تصميم العراق على مواصلة الجهود لتحويل تلك الإرادة إلى واقع ملموس(٥٥).

في السياق ذاته، أكد الرئيس العراقي جلال طالباني على رغبة العراق ببناء علاقات إستراتيجية مع تركيا في جميع الميادين. واعتبر الرئيس طالباني خلال لقائه السفير التركي لدى بغداد (مراد اوزجليك Murat Ozcelik) في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ أن تركيا جارة صديقة ومهمة للعراق، مجددا رغبة القادة السياسيين العراقيين ببناء علاقات إستراتيجية معها لما لها من تأثير إيجابي على تعزيز روابط الصداقة التاريخية بين الجانبين. وفيما يتعلق بالشأن العراقي والحراك السياسي على الساحة أشار إلى أهم التطورات التي شهدها مسار النقاشات والحوارات بين الكتل السياسية باتجاه تذليل العقبات التي تعرقل الإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة. وذكر بيان للرئاسة العراقية ان السفير التركي جدد تصميم بلاده على الاستمرار في دعم العملية السياسية والديمقراطية في العراق، مؤكدا رغبة تركيا في ترسيخ الاستقرار والتآخي والوئام في العراق وذلك عن طريق الإسراع في تشكيل حكومة شراكة واسعة تمثل مجمل الطيف العراقي(٥٦).

وخلال زيارة الرئيس جلال طالباني لاسطنبول في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، التقى بنظيره التركي عبدالله غُل، وأكد الرئيسان على أهمية تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين الجارين، العراق وتركيا. وفي مستهل اللقاء جدد الرئيس غُل التهاني للرئيس طالباني لإعادة انتخابه رئيسا لجمهورية العراق، معربا عن أمله في أن يكون انتخابه وتشكيل حكومة

شراكة وطنية عاملا مهما في بناء العراق واستقراره.. كما أعرب عن رغبة تركيا في تنشيط التعاون المشترك بين البلدين، داعيا العراق إلى الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي يحضر الرئيس جلال طالباني قمتها في اسطنبول بدعوة من الرئيس غُل.. وقال الرئيس غُل ان انضمام العراق إلى المنظمة يكمل خارطتها التي تشمل حاليا تركيا وإيران وباكستان وآسيا الوسطى. وعلى مستوى العلاقات بين البلدين، أكد الرئيس عبد الله غُل على ضرورة توسيع آفاق التعاون والعمل في مشاريع الطاقة والبناء والمياه والنقل.

ومن جهته تحدث الرئيس طالباني عن أهمية تفعيل جميع الاتفاقات المعقودة بين البلدين وعقد اجتماعات المجلس المشترك الذي يرأسه رئيسا حكومتي البلدين، كما أشار إلى تطورات الأوضاع السياسية في البلاد وتوصل القوى السياسية إلى حكومة شراكة وطنية تمثل جميع مكونات الشعب العراقي، وبما يضع هذه الحكومة أمام مهام العمل والبناء التي تتطلب تعاونا مع الأشقاء والأصدقاء ومن بينهم الجارة تركيا. وشكر الرئيس طالباني الرئيس عبدالله غُل على الدعوة وحسن الضيافة. وحضر اللقاء عدد من المسؤولين عن الجانبين العراقي والتركي(٥٧).

وفي المقابل قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة مهمة للعراق في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١١ التقى فيها نظيره العراقي نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والرئيس العراقي جلال الطالباني وقام بزيارة مهمة للمرجع الديني علي السيستاني. وألقى أردوغان كلمة في البرلمان العراقي أكد فيها أن البلدين لا يريدان أن يبقى ما وصفه بـ (الإرهاب) "وكرا للشر" بين تركيا والعراق وأضاف: "إن السبيل لتحقيق ذلك هو مزيد من التضامن والتعاضد بين البلدين". وأشار أردوغان في كلمته إلى العديد من النقاط كما يأتي:

- وقفنا إلى جانب الأخوة العراقيين في كل مناسبة وقدمنا دعمنا في كل وقت لاستقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته وراقبنا باهتمام وعن كثب

حالات الأمن والاستقرار فيه ووقفنا دوما على مسافة متساوية من جميع الطوائف والفصائل السياسية العراقية.

- نريد أن نرى العراق قوياً موحداً مستقراً بلا عنصرية ولا طائفية ونريده أن يكون جزءاً من السلام في المنطقة.
- إن البرلمان التركي مستعد لأن يتقاسم خبراته مع مجلس النواب العراقي لاسيما في ملف الإصلاحات وتقوية التعاون بين البرلمانيين من خلال لجان الصداقة.
- نشعر بالفخر والاعتزاز عندما نرى مسيرة العراق الديمقراطية تتقدم بخطى ثابتة نحو الأمام لتشكل نموذجا مثاليا لبقية الدول في المنطقة، إن نهضة العراق تعني نهضة كل الدول الإسلامية.

واختتم أردوغان خطابه بقراءة النشيد الوطني العراقي باللغة العربية الفصحى وهو الأمر الذي قوبل بعاصفة قوية من التصفيق من قبل أعضاء مجلس النواب كما ألقى كلمة مطولة تغزل فيها بتاريخ بغداد وتعهد بمزيد من الدعم للعراق(٥٨).

وفي ٦ تموز/ يوليو ٢٠١١ استقبل رئيس الجمهورية العراقي جلال طالباني ببغداد، السفير التركي لدى العراق مراد اوزجليك. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والجمهورية التركية والسبل الكفيلة لتطويرها. وأشار الرئيس طالباني إلى أهمية العلاقات المتينة التي تربط البلدين الجارين، مؤكدا ضرورة توسيع هذه العلاقات لتشمل كافة المجالات في إطار الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بما يخدم المصالح العليا للشعبين. من جانبه شدد السفير التركي على رغبة تركيا في تعميق هذه العلاقات واصفا إياها بأنها "علاقات تاريخية تربط شعبي البلدين الصديقين"، مؤكدا ان "تركيا ستواصل دعمها للعملية السياسية والديمقراطية وان الاستقرار في العراق مهم بالنسبة إلى تركيا"(٥٩).

- توتر العلاقات العراقية - التركية عام ٢٠١٢

شهد عام ٢٠١٢ توترا في العلاقات العراقية-التركية إثر تصريحات متبادلة بين الطرفين، ومن ثم استدعاء سفيري البلدين إلى مقر "الخارجية" في كل من أنقرة وبغداد. وجاء استدعاء السفير العراقي عبد الأمير أبو طبيخ من قبل وكيل الخارجية التركية "فريدون سينرلي أوغلو" في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ ليؤكد رفض الحكومة التركية انتقادات المسؤولين العراقيين لتصريحات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان التي دعا فيها "مسؤولي جميع الطوائف للعودة إلى ضمائرهم وعقولهم وقلوبهم"، وطالب المسؤولين والرؤساء الدينيين وزعماء الأحزاب بـ"التصرف بحس سليم". وجاء استدعاء السفير العراقي في أنقرة إلى "الخارجية" التركية بعد استدعاء السفير التركي في العراق إلى مقر الوزارة[٦٠].

وجاءت هذه الإجراءات على خلفية التداعيات التي أحدثتها قضية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، بعد أن حكم عليه القضاء العراقي بالإعدام بسبب اتهامه غيابيا بالقيام بإعمال وصفها بـ (الإرهابية) في العراق. ونتيجة لذلك قامت الحكومة التركية في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ باستضافة الهاشمي لاعتقادها بأن هذه التهم "مفبركة" وهي عبارة عن "استهداف سياسي" للرموز الوطنية العراقية.

وأبدت الحكومة التركية في منتصف عام ٢٠١٢ انزعاجاً من الحكومة العراقية، لان العراق دولة مجاورة تشكل الأوضاع فيها خطورة جدية على تركيا. وشهدت أنقرة تحركات دبلوماسية مكثفة باتجاه وضع حد للصراع الطائفي في العراق، فيما بدأت أصوات داخل العراق، ومن بينها حكومة المالكي، تنظر الى تركيا بأنها تتدخل في الشأن الداخلي. كما طرح تدهور الأوضاع في العراق بمجرد انسحاب القوات الأمريكية أواخر العام ٢٠١١ على خط الدبلوماسية التركية خلال المدة الماضية.

- انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات العراقية-التركية

يعتقد بعض المراقبين أن احد أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدهور العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا خلال عام ٢٠١٢ هي الأزمة السورية بسبب اختلاف مواقف البلدين تجاه هذه الأزمة التي كان لها تداعيات سياسية وأمنية خطيرة على المنطقة، وأحدثت شرخا كبيرا في المواقف الإقليمية والدولية. فمنذ اندلاع الثورة السورية في مدينة درعا منتصف شباط/ فبراير ٢٠١١ تحولت سوريا من رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إلى ساحة للصراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة، لدرجة يمكن القول معها إن ما سوف ينتهي إليه الصراع المسلح في سوريا سينتج تداعيات مباشرة على توازنات القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وربما يعيد رسم خريطة هذه القوى من جديد. ومن بين كل القوى الإقليمية والدولية التي باتت أطرافاً مهمة في الأزمة السورية، تحظى تركيا بأهمية وموقع خاص، ليس فقط بسبب احتضانها لقوى المعارضة السورية، المسلحة وغير المسلحة، ولكن أيضا بسبب تحولها إلى "نقطة وثب" أو "رأس حربة" لمجمل الخيارات التي تتبناها الدول الغربية في مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد(٦١).

لذلك تحولت العلاقة بين تركيا وسوريا من "تحالف نموذجي" استطاعت الدولتان تأسيسه منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا أواخر العام ٢٠٠٢، والذي مثّل انعكاسا مباشرا لما يسمى بسياسة "تصفير المشكلات" التي تبناها وزير الخارجية التركي أحمد داؤود أوغلو، إلى توتر وعداء صريح، عقب اندلاع الثورة السورية على خلفية دعم الحكومة التركية للاحتجاجات ضد النظام السوري، بل ومطالبتها الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي، فضلا عن دخولها على خط الضغوط التي تفرضها الدول الغربية على هذا النظام(٦٢).

من جهته أختلف العراق مع تركيا في موقفه من الثورة السوريّة، التي تطورت فيما بعد إلى صدام مسلح بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة، إذ أعلنت الحكومة العراقية أكثر من مرة بأنها مع مطالب الشعب السوري بالتغيير ولكن بشرط أن يتم هذا التغيير بطريقة سلمية وبدون تدخل أجنبي، وإنها تقف على الحياد بين أطراف الصراع الدائر في سوريا. وبدت الحكومة العراقية أقل تحمساً للثورة السورية مقارنة بمواقفها من الثورات الشعبية الأخرى في تونس ومصر وليبيا واليمن، أو على الأقل حذرة جداً في أي خطوة تتخذها تجاه الأحداث في سوريا، وقد قوبلت هذه المواقف بشكوك واستفهام من الأطراف المناوئة للنظام السوري الحاكم من داخل سوريا ومن خارجها. ولكن الحكومة العراقية هي الأخرى لديها شكوكها وتحفظاتها على بعض القوى والفصائل المشاركة بالانتفاضة المسلحة في سوريا وعلى توجهاتهم الفكرية وأهدافهم بعيدة المدى. وقد أوضح هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في تصريح له لوكالة (رويترز) في١١ آذار/ مارس ٢٠١٢ موقف العراق من الأزمة السورية قائلا: "إن بغداد تحاول اتخاذ موقف مستقل تجاه الأزمة السورية يستند إلى مصالحها الوطنية" وأضاف: "أن العراق يحاول أن يكون موقفه مما يجري في سوريا مختلف عن غيره وأن الاختيارات ليست بالضرورة أن تكون إما أبيض أو أسود"(٦٣).

كما تطرق رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى المواقف العراقية من الأزمة السورية في حديث له مع قناة (العراقية) التلفزيونية الحكومية بث مساء الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢، إذ ذكر بأن حكومته قد أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بأنها ملتزمة بالحظر العسكري المفروض على سوريا ولا تسمح بوصول الأسلحة والمعدات العسكرية لأي طرف في الصراع داخل سوريا ومن أية جهة كانت، ولكنها في الوقت نفسه تمتنع عن تطبيق الحظر الاقتصادي المفروض على هذا البلد، وتسمح بمرور الشحنات والبضائع ذات الطابع المدني كالغذاء والوقود

والمستلزمات الطبية، التي تأتي من أي بلد، بما فيها إيران. لأن الحكومة العراقية، وبحسب رأي رئيس الوزراء العراقي، ضد سياسة العقوبات الاقتصادية التي تفرض على البلدان بهدف الضغط على الأنظمة الحاكمة، بينما في النتيجة تؤدي تلك العقوبات إلى زيادة معانات الشعوب فقط وعدم تأثر الحكام. كما جدد رئيس الوزراء العراقي في هذا اللقاء المتلفز رؤية الحكومة العراقية لحل الأزمة السورية، التي ترتكز على ضرورة أن يتم التغيير في سوريا بالسبل السياسية السلمية وليس عن طريق السلاح، وأن يقتصر التدخل الأجنبي في هذه القضية على الدعم (السياسي فقط) للأطراف (المعتدلة فقط).

وفيما يتعلق بالتوتر الحاصل في العلاقات العراقية –التركية ذكر رئيس الوزراء العراقية أن تردي علاقته مع نظيره التركي أردوغان ليس بسبب وجود خصومة شخصية بينهما، وإن الأخير احتفى ورحب به بشدة عندما زار تركيا، مثل ما احتفى المالكي ورحب عندما زار أردوغان العراق، ولكنه (أي المالكي) يشعر بان سياسات وتصريحات أردوغان الأخيرة تجاه العراق تتضمن مؤشرات على التدخل في شؤون العراق الداخلية، وهذا هو جوهر التوتر الحالي بين حكومتي البلدين (بحسب رأي رئيس الوزراء المالكي)[٦٤].

في المقابل، صارت الحكومة التركية تدعم مساعي الإطاحة بالنظام السوري، وتساند المعارضة السلميّة والمسلحّة في سوريا. وبات من الواضح أنّ تركيا أصبحت منخرطة بشكلٍ تفصيليّ في مآلات المعارضة السوريّة، وبخاصّة المسلّحة منها في شمال سوريا وشرقها، أي في المناطق المجاورة للعراق، وهذا ما يضعها في موقعٍ يمكّنها من دفع مجريات الأحداث في هذه المنطقة في إطار أهدافها السياسية ومصالحها الأمنية[٦٥]، ومن المهم ان يؤخذ هذا التطور في حسبان تقييمات الحكومة العراقية لتحديات الأمن الإقليمي. الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية عراقية لمحاولة تنشيط مستوى معين من العلاقات الأمنية مع تركيا بغض النظر عن الحالة المتردية حالياً

للعلاقات السياسية بين البلدين، والسعي لاستعادة (ما يمكن استعادته) من التنسيق الأمني المشترك مع تركيا على غرار التعاون الأمني والعسكري الذي تضمنته توجهات (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا) الذي تأسس خلال اتفاقية (الإعلان السياسي المشترك) التي وقعت في بغداد بين نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي ورجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي خلال زيارة رسمية قام بها الأخير إلى العراق في العاشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ [٦٦].

خاتمة: استنتاجات وتوصيات

انتقلت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ من مرحلة العلاقات المحدودة إلى الانخراط والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، واتسمت العلاقات السياسية خلال السنوات العشر الماضية بالخلافات والتوتر تارة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، والتحسن تارة أخرى بسبب تفاهم حكومتي البلدين حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية وما يسمى بـ (الإرهاب) والأمن الإقليمي والنفط.

وفيما يخص السياسة الخارجية تجاه العراق يمكن القول إن تركيا انتهجت منذ سنة ٢٠٠٣، سياسة خارجية متوازنة، حرصت من خلالها على وحدة العراق وسلامة أراضيه من جهة، وعلى تنشيط دبلوماسية فعالة من شأنها تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق من جهة ثانية، وحل المشكلات العالقة بين البلدين من جهة ثالثة، سواء ما يتعلق منها بالأمنية مثل مشكلة حزب العمال الكردستاني، أو المائية مثل مشكلة تزويد العراق

بالمياه اللازمة من نهري دجلة والفرات، بأسلوب الحوار المباشر بين المسؤولين من كلا الدولتين، وفق إطار استراتيجي يتوخى عدم الإضرار بالمصالح المشتركة بينهما. وكان تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين عام ٢٠٠٨ هو الثمرة العملية لتلك التوجهات، ويمكن أن يكون أساسا لتطوير وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين في المستقبل وصولاً إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية.

إن لتركيا مصالح سياسية واقتصادية وأمنية كثيرة مع عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، وتردد الغرب في قبولها في الاتحاد الأوروبي دفعها إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية التي تشكل مجالها السياسي والاقتصادي الحيوي، لهذا فان سياستها الخارجية تركز على تمتين علاقاتها في محيط جوارها العربي مثل العراق وإيران وسوريا والأردن، وكذلك التأثير على الوضع السياسي القائم في العراق ومواصلة علاقاتها المتميزة مع دول الخليج العربي وزيادة تنسيقها مع مصر ودول المغرب العربي، لتقارب التوجهات السياسية إزاء قضايا المنطقة وللرغبة العربية في تنامي الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة مقابل النفوذ الإيراني.

بناءاً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أبرز استنتاجات وتوصيات البحث كما يلي:

١. تعد تركيا دولة محورية، وقوة إقليمية كبرى، ولها ثقلها السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، وهي دولة جارة للعراق، ولهما تاريخ وثقافة مشتركة، ومصالح إستراتيجية مهمة، وهو ما يتطلب ترسيخ العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون في المجالات كافة للوصول إلى مرحلة الشراكة إستراتيجية بينهما، الأمر الذي يستدعي تجاوز الخلافات السياسية والاتفاق بين حكومتي البلدين على توحيد الجهود لإيجاد أجواء حوار بناء وتعاون مثمر لمواجهة المشكلات القائمة خدمة لمصالحهما الإستراتيجية.

٢. بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، ظهرت المواقف التركية متفرقة وجزئية من تطورات الأوضاع الداخلية في العراق، تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الدبلوماسية والاقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة. وشملت مكونات بناء هذه السياسة ما يلي:

أ. حوار مع دول جوار العراق، يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقية على المستوى الإقليمي.

ب. التخلي عن خيار المقاربة "الأمنية" الضيقة إزاء العراق، التي ارتكزت على قضيتي كردستان العراق وكركوك، وانتهاج مقاربة سياسية أكثر مرونة تجاه العراق تقوم على إستراتيجية التوازن.

ت. تحسين العلاقات مع الأطراف السياسية الفاعلة في العراق بما فيها الأحزاب الكردية.

جـ. الابتعاد قليلا عن سياسة تتسم بمشاكل إثنية وعرقية إزاء الأقلية التركمانية في العراق، خصوصا بعدما تبين أن اعتبارات وطنية تحرك الأقلية التركمانية، وان التركيز على الجبهة التركمانية لم يكن في محله مطلقاً.

هـ. مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري في العراق الجديد، كانت حصيلتها ظهور استعداد أكثر لدى أنقرة لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق.

٣. يعد التوقيع على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا عام ٢٠٠٨ تتويجا لتطور العلاقات السياسية والتعاون بين البلدين، وتدشينا لمرحلة جديدة في تاريخ علاقاتهما الثنائية، نظرا لما تتضمنه هذه الاتفاقية من بنود تعزز آفاق التعاون بين البلدين في المجالات كافة، لذا ينبغي تفعيل بنود تلك الاتفاقية خصوصا أن الدولتان تمران بمرحلة حساسة ودقيقة وسط عاصفة من التغييرات في المنطقة.

٤. يلاحظ أن الخط البياني للعلاقات العراقية التركية شهد تراجعا ملفتاً خلال عام ٢٠١٢ لحزمة من العوامل والأسباب منها ما يتعلق بـ (مشكلة المياه) واتهام بغداد لأنقرة بعدم إطلاق كميات كافية من المياه حسب حصته التي تحددها القواعد الدولية، ومشكلة (زيارة وزير الخارجية التركي إلى أربيل وكركوك) دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، فضلا عن تداعيات الموقف التركي من الأزمة السورية، ودعم أنقرة لقوات المعارضة.

٥. فيما يتعلق بسياسة تركيا تجاه العراق خلال السنوات العشر الماضية لقد سعت تركيا دوما لتفادي أي تورط في الصراع الطائفي، وحاولت إقامة علاقات جيدة مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في العراق. وعلى الرغم من أن هذه السياسة هي التي تصطبغ بها السياسات في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر، فمن غير المحتمل أن تنحاز لبعض الأطراف في نزاع طائفي في العراق، إذ ليست تركيا معنية ببناء سياستها على دوافع طائفية، وإن حثتها دول معينة على ذلك. وفي أي من الحالين، فإن مثل هذا الانقسام الإقليمي سيضع تحديات خطيرة أمام أنقرة وبغداد مستقبلا.

٦. إن موقف العراق من الأزمة السورية والمعارض للموقف التركي زاد من توتر العلاقات العراقية مع تركيا التي تريد أن تلعب دورا رئيساً في حركات التغيير العربية، نظراً لغياب الدور العربي الفاعل في هذا الشأن، ومن مصلحة البلدين تنسيق مواقفهما وتقريبها وبما ينسجم مع مصالح الشعب السوري المطالب بالتغيير، وضرورة تنسيق الجهود مع المجتمع الدولي لحل الأزمة السورية.

7. وجوب أن ينتهج العراق سياسة خارجية وطنية مستقلة بعيدة عن الأجندة الخارجية، تخدم مصالح العراق الاستراتيجية في المنطقة ولا تضر بعلاقاتها مع دول الجوار، وإن تعدد المصادر في رسم السياسة الخارجية لا تخدم مصالح العراق.

8. إن حل الخلافات السياسية الداخلية في العراق كفيل باستقرار العراق السياسي والأمني، الأمر الذي سيكون لذلك آثار إيجابية مهمة في تحصين العراق من الانقسامات وتعزيز جبهته الداخلية، وتحسين صورته الخارجية، ليتمكن من ممارسة دوره الفاعل في المنطقة كقوة إقليمية مؤثرة تستطيع أن تلعب دورا قياديا في التوازن الإقليمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأولى خطوات حل الخلافات السياسية هي تغليب المصلحة الوطنية العليا للبلاد، واعتماد مبدأ الحوار والشفافية في حل القضايا الخلافية، وعدم ارتباط الأحزاب السياسية بأجندة خارجية.

٩. بالنسبة للمشكلة الكردية في تركيا والعراق، يبقى أفضل الخيارات أمام تركيا أن تقبل التعاون مع إقليم كردستان على أمل ممارسة نفوذ مهيمن عليه وإدخاله في الاقتصاد التركي، وضمن نطاق السياسة التركية. وفي نهاية المطاف، فإن حل المشكلة الكردية في تركيا هو الطريق الوحيد لإقامة علاقات "طبيعية" مع بغداد.

Iraqi – Turkish Relations

2002-2012

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Prof. Assistant/ Regional Studies Center
University of Mosul

Abstract

This research deals with the subject of Iraqi-Turkish relations during the period between (2002-2012), this period constitute a crucial stage in the history of relations between the two countries which had witnessed an internal developments in each of them, in Turkey, the coming of justice and Development Party (AKP) to power in late 2002 represents a new phase in the Turkey's contemporary history and

in its internal and external policy, regional and international relations, while Iraq has offered the U.S. occupation in 2003, which affected in its political, security, economic situation and in its regional and international relations which reflected on the bilateral relations between the two states.

هوامش البحث ومصادره

(١) إبراهيم خليل العلاف، "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣"، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٣)، العدد (٥)، تموز ٢٠٠٦، ص٤. وللتفاصيل أكثر أنظر:

– إبراهيم خليل أحمد العلاف، ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت إلى مجلس كلية الآداب . جامعة الموصل، ١٩٧٥.

(٢) للتفاصيل حول نصوص حلف بغداد انظر:

– راشد البراوي، من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي، ط١(القاهرة: مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، ١٩٩٨).

(٣) للتفاصل حول العلاقات العراقية التركية خلال العهد الملكي انظر:

– عوني عبدالرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢- ١٩٥٨، ط (الموصل، ١٩٨٦).

(٤) للتفاصيل أنظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية–التركية: الواقع والمستقبل، ط ١(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ص ٢٣- ٢٥.

(٥) حول تفاصيل مشكلة المياه عموما، وموضوع مشروع جنوب شرق الأناضول الـ (الغاب) وتأثيراته في العلاقات العراقية– التركية خصوصاً انظر:
– ريان ذنون محمود حسن العباسي، مشروع جنب شرقي الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية– التركية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

(٦) النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٧) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٧، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٢٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، نيسان ٢٠٠٩، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٨) للمزيد من لتفاصيل حول مشروع قوات حفظ السلام في العراق أنظر:

- **Marc Crossman, "The U.S.- Turkish Partnership", The DISAM Journal, Winter 2004-2005, PP. 68-69.**

(٩) العلاف، "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق ..."، المصدر السابق، ص ص ١٧-١٨.

(١٠) النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية...، المصدر السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

(١١) "تركيا تعود إلى العراق والقرار خلال شهرين"، جريدة الشرق القطرية الإلكترونية، ٣ آب ٢٠٠٣:

-http://www.al-sharq.com/DisplayColArticles.aspx?CurrentPage=0&id=&cid=drmohammednoordhin

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية...، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(١٤) المصدر نفسه.

(15) "Nazli Gensoy & Brock Dahl, Chronology of U. S.- Turkish Relations: July 2002– January 2004, Washington Institute, Washington D.C., 2004, p.70.

(16) Ibid, p.72.

(17) Ibid, p.77.

(18) Ibid, pp. 79-80.

(١٩) انظر: "تركيا تحذر أكراد العراق مجدداً"، شؤون سياسية، موقع إسلام اون لاين في ٢٧/١٢/٢٠٠٣:

- http:// www.islamonline.net/arabic/news/2003-12/27/article 05.htm

(٢٠) كمال أحمد خوجة،"التطورات في العراق تقلق القيادة التركية"، جريدة الرياض اليومية، السنة ٤٠، العدد ١٣٢٦٧، ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٤:

-http://www.alriyadh.com/Contents/17-10-2004/Mainpage/POLITICS_28893.php#TopPage

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(24) See: - Michael Rubin, "A Comedy of Errors: American-Turkish Diplomacy and Iraq War", Turkish Policy Quarterly, Vol.4, No.1, Spring 2005, p.9:

-http://www.esiweb.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-18-pdf

(٢٥) "تركيا ترى أن نتائج الانتخابات العراقية غير متوازنة وتطالب بتصحيح الوضع"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٧٦، ١٥ شباط ٢٠٠٥.

(٢٦) جريدة التآخي (البغدادية)، ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) العلاف، السلوك السياسي...، المصدر السابق، ص .

(٢٩) جريدة التآخي ٢٠ تموز – يوليو ٢٠٠٤، وقد سبق لهيئة الإذاعة البريطانية BBC أن أشارت في نشرتها الإخبارية مساء ٣١ آذار ٢٠٠٣ إلى أن زلماي خليل زاده، وكان آنذاك يعمل في إطار التنسيق مع القوى السياسية العراقية المعارضة قد أكد بأن الولايات المتحدة أبلغت تركيا بأن قوات الكرد لن يسمح لها بالسيطرة على كركوك. للتفاصيل أنظر: العلاف، السلوك السياسي...، المصدر السابق، ص ٦.

(٣٠) موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة"، برنامج حوار مفتوح، موقع قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٦/٢/٢٤:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E670C50-91E5-4E23-805C-CBAFF8275B3#L1

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) التقرير العام لوزارة الخارجية التركية لعام ٢٠٠٨. موقع الوزارة الرسمي عبر الرابط الالكتروني:

- http://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/Arapcasynopsis2008.pdf

(٣٣) تصريح وزارة الخارجية التركية "حول إجتماع أعضاء مجلس محافظة كركوك"، العدد ١٣٧، ٢٠٠٨/٧/٣١:

- http://www.mfa.gov.tr/137_31-7-2008_ar.mfa

(٣٤) للتفاصيل انظر:

- **Henri J. Barkey, " Turkey's New Engagement in Iraq", Special Report No. 237, United States Institute of Peace, May 2010, pp3-4.**

(٣٥) بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لمجلس رئاسة الوزراء، جمهورية العراق، ٢٠٠٧/٨/٧:

- http://nahrain.com/d/news/07/08/08/nhr0808c.html

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) "طالباني في أنقرة: نرغب في علاقات استراتيجية"، اليوم السابع، ٢٠٠٨/٣/٨:

- http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=18251&SecID=88&IssueID=0

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) "العراق وتركيا تبرمان اتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين"، وكالة أنباء شينخوا، ٢٠٠٨/٧/١١:

-http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-07/11/content_668135.htm

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) "المالكي يصف زيارة نظيره التركي بالتاريخية وأردوغان يعلن تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين"، موقع العراق الآن، ٢٠٠٨/٧/١٠:

-http://iraqalaan.com/bm/Politics/3586.shtml

(٤٣) "تركيا والعراق يشكلان مجلسا للتعاون الإستراتيجي"، الجزيرة، ٢٠٠٨/٧/١١:

-www.aljazeera.net/NR/EXERES/4CD6FCCC-630D-4A28-9853-0D71CE8BE2B9. htm

(٤٤) "الزعماء العراقيون اعتبروا زيارته نقلة في علاقات العراق الاقليمية...أردوغان غادر بغداد بعد توقيع مذكرة المجلس الاستراتيجي المشترك"، موقع العراق للجميع، ٢٠٠٨/٧/١٢:

-http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php?cat=6&id=7523

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) "نص الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا"، موقع عين العراق، ٢٠٠٨/٧/١١:

- www.eyeiraq.com/show/10671.html

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) تصريحات وزارة الخارجية التركية في ٢٠٠٨/١١/٢٠:

- http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa

(٥١) "زيباري يصل انقرة لبحث العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا وسبل تعزيزها"، الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، ٢٠٠٩/١/٢٣:

- http://www.ninanews.com/Arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=EGFGDL

(٥٢) "زيباري وأوغلو يبحثان تفعيل اتفاقية المياه وإشراك سوريا"، مجلة المياه، صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٣٠٠٦، ٢٠٠٩/٨/١٢:

- http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=524747&date=12082009

(٥٣) يوجد على نهر دجلة خمسة سدود كالتالي:١. مشروع دجلة قرال قيزي، ويضم سداً يروي مساحة (١٢٦٠٨٠) هكتاراً ومحطتين كهرومائيتين بطاقة (٢٦٠) ميغا واط. ٢. مشروع باطمان – سيلفان: ويضم مشروعاً إروائياً قدره (٢١٣٠٠٠) هكتار ومحطة كهرومائية بطاقة (١٥٠٠) ميغا واط. ٣. مشروع عارزاه. ٤. مشروع آلي صو. ٥. مشروع سيند. للتفاصيل ينظر:
– يوسف إبراهيم الجهماني، الأعمال الكاملة: تركيا والشرق الأوسط، (سوريا– المياه– إسرائيل)، ط ٢، دار حواران للطباعة والنشر (دمشق، ٢٠٠٩)، ص ص ٣٠- ٣١.

(٥٤) " أوغلو: التعاون التركي–العراقي سيكون نموذجا للشراكة في المنطقة"، موقع قناة بي بي سي العربية، ٢٠٠٩/٩/١٧:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/09/090917_dh_turkey_iraq_tc2.shtml

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) "الرئيس العراقي: نرغب ببناء علاقات استراتيجية مع تركيا"، موقع أخبار العالم، ٢٠١٠/١٠/١٣:

- http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=41256

(٥٧) "رئيس الجمهورية يلتقي نظيره التركي ويؤكدان على تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية"، موقع صوت العراق، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠:

- http://sotaliraq.com/iraq-news.php?id=13091

(٥٨) "أردوغان يلقي خطاباً في البرلمان العراقي"، أخبار العالم، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١:

- http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=44890

(٥٩) "رئيس الجمهورية يؤكد أهمية تعزيز العلاقات العراقية–التركية"، مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، ٦/ ٧/ ٢٠١١:

- http://www.pukmedia.com/iraq/18180-2011-07-06-16-36-51

(٦٠) "ملامح توتر بين تركيا والعراق"، جريدة القبس، العدد ١٣٨٧٨، ١٩/ ١/ ٢٠١٢:

- http://www.alqabas.com.kw/ArticlePrint.aspx?id=764380&mode=print

(٦١) واثق محمد براك السعدون، " مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي"، بحث غير منشور، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٥.

(٦٢) محمد عباس ناجي، "تركيا في مواجهة خيارات صعبة"، الجزيرة. نت، ١١/ ٧/ ٢٠١٢:
-http://www.aljazeera.net/analysis/pages/978d5936-b6db-4281-80e8-0c53c1a17f91

(٦٣) السعدون، المصدر السابق، ص٧.

(٦٤) بث هذا اللقاء مساء ٢٠١٢/١٢/٣١، من على شاشة قناة (العراقية) التابعة إلى شبكة الإعلام العراقية الحكومية. نقلا عن : السعدون، المصدر السابق، ص ص ٨- ٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل حول الموقف التركي من الأزمة السورية:

– لقمان عمر محمود النعيمي، "سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الإيرانية"، بحث غير منشور، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، آذار ٢٠١٣.

– علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران ٢٠١١.

(٦٦) السعدون، المصدر السابق، ص ص٩-١٠.